مجموعة العمل النسوية

في شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

الأعضاء المؤسسين

المعهد العربي لحقوق الإنسان

تأسس المعهد العربي لحقوق الإنسان عام 1989 في تونس، بمبادرة من المنظمة العربية لحقوق الإنسان، واتحاد المحامين العرب، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان. وهو منظمة إقليمية غير حكومية تُعنى بتعزيز حقوق الإنسان، والديمقراطية، والمواطنة الفاعلة في مختلف أنحاء المنطقة العربية. وفي عام 1992، نال المعهد جائزة اليونسكو الدولية لحقوق الإنسان تقديرًا لإسهاماته في هذا المجال.

ترتكز رؤية المعهد على مبادئ عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، والمشاركة، والإدماج، والمساواة، والتعددية، والتنوع. ويسعى إلى ترسيخ ثقافة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعزيز القيم الديمقراطية في العالم العربي.

وتشمل الأهداف الاستراتيجية للمعهد النهوض بالتربية والتوعية في مجال حقوق الإنسان، وبناء قدرات منظمات المجتمع المدني، ودعم الإصلاح القانوني وتطوير السياسات العامة، وحماية حقوق النساء، والأقليات، واللاجئين، والمهاجرين، والأشخاص ذوي الإعاقة.

ولتحقيق هذه الأهداف، ينفذ المعهد مجموعة متنوعة من البرامج والأنشطة، من بينها نموذج «مدرسة المواطنة وحقوق الإنسان»، وأندية حقوق الإنسان في المدارس، وبرنامج ماجستير في حقوق الطفل وحقوق الإنسان، إضافة إلى برنامج «عنبتاوي» وهو دورة إقليمية متخصصة في مجال حقوق الإنسان الموجّه إلى الفاعلين والفاعلات في مختلف مجالات عمل المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان .

ويعمل المعهد في شراكة وثيقة مع الشبكات النسوية، ومنظمات المجتمع المدني، والشركاء الإقليميين، لتنفيذ برامج تُعنى بحقوق النساء، والمشاركة السياسية، والصحة الجنسية والإنجابية، ومناهضة العنف ضد النساء، مع الحرص على أن تكون جميع المبادرات ذات صلة بالسياقات المحلية ومتجذرة ثقافيًا.

وفي ظل التحديات المتزايدة التي تواجه حقوق الإنسان في المنطقة، يرسّخ المعهد العربي لحقوق الإنسان موقعه كفاعل أساسي في الدفاع عن الحريات الأساسية، وبناء القدرات المدنية، ودعم مبادرات حقوق الإنسان على المستويين القاعدي والسياساتي في مختلف أنحاء العالم العربي.

مؤسسة المرأة الجديدة

مؤسسة المرأة الجديدة
New Woman Foundation

تأسست مؤسسة المرأة الجديدة عام 1984 في مصر، وهي منظمة غير حكومية تُعنى بتعزيز حقوق النساء، والمساواة الجندرية، والعدالة الاجتماعية.

وتسترشد المؤسسة بقيم المساواة بين الجنسين، والحرية، والعدالة الاجتماعية، حيث تربط تمكين النساء بالمشاركة المدنية الأوسع، وقيادة الشباب، والانخراط الديمقراطي، انطلاقًا من قناعتها بأن حقوق النساء لا تنفصل عن التقدم الاجتماعي والسياسي الجماعي.

وتركّز الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة على تطوير الأطر القانونية والسياسات والإصلاحات الداعمة للمساواة الجندرية؛ وإشراك النساء في مختلف مكوّنات المجتمع المدني لتعزيز مشاركتهن في الحياة العامة؛ ودعم قيادات شابة مناصرة لحقوق النساء؛ إضافة إلى تعزيز الحماية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للنساء.
وتنفذ مؤسسة النساء الجديدة (NWF) هذه الأهداف من خلال مجموعة متنوعة من البرامج، من بينها: برنامج النساء والعمل والحقوق الاقتصادية، وبرنامج مناهضة العنف ضد النساء، وبرنامج مكافحة التمييز، وبرنامج الآليات الدولية. وتشمل أنشطتها البحوث، وورش العمل، وحملات المناصرة، والتدريب، وتحليل السياسات، وتطوير أدوات لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي، مع إيلاء اهتمام خاص بالنساء العاملات في الزراعة، والإعلام، والنقابات العمالية.

كما تتعاون المؤسسة مع الشبكات النسوية المحلية والإقليمية والدولية، ومنظمات المجتمع المدني، وآليات حقوق الإنسان، بما في ذلك آلية الاستعراض الدوري الشامل، لتعزيز جهود المناصرة وتوسيع نطاق تأثيرها.
ومن خلال تموضعها عند تقاطع العمل القاعدي والعمل على مستوى السياسات العامة، تربط مؤسسة المرأة الجديدة النضالات المحلية بالحركات النسوية الإقليمية والعالمية، وتسهم في تعزيز التضامن، وإحداث التغيير البنيوي، وتحقيق مكاسب جماعية لحقوق النساء في مصر وخارجها.

الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات

تأسست الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات (ATFD) رسميًا عام 1989 في تونس كمنظمة غير حكومية مكرّسة للدفاع عن حقوق النساء وتعزيز المساواة الجندرية. وتهدف الجمعية بشكل أساسي إلى حماية النساء من العنف والتمييز، وتعزيز مشاركتهن الكاملة والفاعلة في الحياة المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. تسترشد الجمعية برؤية نسوية، علمانية، وتقدمية قائمة على قيم الحرية، والمساواة، والعدالة الاجتماعية، والدفاع عن حقوق الإنسان. وتركّز الجمعية عملها على تفكيك البُنى الأبوية، ومكافحة جميع أشكال العنف والتمييز ضد النساء، ودعم تمكين النساء ومشاركتهن الفاعلة في المجتمع.

تتمحور الأهداف الرئيسية للجمعية حول صون وتطوير المكاسب القانونية والاجتماعية للنساء، وتعزيز المواطنة الكاملة والمشاركة العامة للنساء، ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، ودعم السياسات والآليات العامة التي تكفل المساواة وتقوّي حقوق النساء.

ولتطبيق هذه الأهداف، تنفذ الجمعية مجموعة واسعة من البرامج والأنشطة. حيث يقدّم مركز أحلام بلحاج للاستماع والتوجيه، الذي أُنشئ عام 1993، الدعم النفسي والقانوني للنساء ضحايا العنف، وتدير الجمعية ثلاثة مراكز استماع إضافية في صفاقس وسوسة والقيروان. كما يقوم مرصد أسماء فنّي لتكافؤ الفرص والمواطنة النسائية بمراقبة العنف الاقتصادي والاجتماعي الموجّه ضد النساء، وإجراء البحوث والدراسات الميدانية، ودعم جهود المناصرة والتأثير في السياسات. وتقدّم جامعة إلهام مرزوقي النسوية (UFIM)، التي أُنشئت عام 2009، برامج تدريبية للشباب والمهنيين في مجالات النسوية وحقوق الإنسان والمساواة والنضال النسوي، فيما يوفّر نادي الشابات ورش عمل ومساحات إبداعية لتبادل التجارب بين الأجيال المختلفة. كما يقوم مركز صفية فرحات للتوثيق، الذي أُنشئ عام 2011، بالدراسات والنقد لمسار الحركة النسوية الوطني والإقليمي والدولي، ويحتفظ بأرشيف الجمعية من الأنشطة والمؤتمرات والإنتاج الفكري والعلمي والوثائق التاريخية.

تقيم الجمعية شراكات واسعة مع الشبكات النسوية الوطنية والدولية، ومنظمات المجتمع المدني، ومنصات المناصرة، بما يعزّز أثر برامجها وقدرتها على التأثير في السياسات العامة وتعزيز حقوق النساء.
ومن خلال برامجها وأنشطتها المناصِرة، تُرسّخ الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات موقعها في طليعة الحركة النسوية في تونس، مساهِمة في إحداث تغييرات هيكلية، وتعزيز تكافؤ الفرص، وتحقيق تمكين كامل للنساء. كما يتوافق عملها مع الجهود الأوسع من أجل المساواة الجندرية والعدالة الاجتماعية والمواطنة الفاعلة للنساء في سياق الدول النامية.

اتحاد المرأة الأردنية

تأسس اتحاد المرأة الأردنية عام 1945 في الأردن، ويُعد أول منظمة في البلاد تُعنى بالدفاع عن حقوق النساء وتعزيز العدالة الاجتماعية.

ويسترشد الاتحاد بمبادئ المساواة، وحقوق الإنسان، والإدماج الاجتماعي، ويتبنى رؤية لمجتمع يتمتع فيه النساء والرجال بمواطنة متساوية، وتُتحدّى فيه الأدوار الجندرية التقليدية، ويزدهر فيه المجتمع المدني على أسس ديمقراطية.

وتشمل الأهداف الاستراتيجية للاتحاد تعزيز أوضاع النساء والأطفال من خلال معالجة العوائق البنيوية؛ وتشجيع المشاركة الفاعلة في الحياة العامة والسياسية؛ ودعم الإصلاحات التشريعية والسياساتية المتوافقة مع المعايير الدولية؛ إضافة إلى مساندة المبادرات الإقليمية والعالمية المعنية بحقوق النساء.
ويحوّل الاتحاد هذه الأهداف إلى برامج عملية عبر حملات المناصرة من أجل الإصلاح القانوني، وبرامج التوعية الهادفة إلى تفكيك الصور النمطية الجندرية، ومبادرات مجتمعية تعزز الدعم المجتمعي للمساواة. كما يقدّم خدمات الحماية والدعم للنساء المعرضات للعنف، لا سيما في المناطق المهمّشة، بما يضمن إسناد المقاربات القائمة على الحقوق بإجراءات دعم ملموسة.

ويتعاون الاتحاد مع مختلف الفاعلين في المجتمع المدني، والشبكات النسوية، والمنظمات الإقليمية، بما يعزز الشراكات ويضاعف أثر جهود المناصرة والتأثير في السياسات العامة.

ومن خلال برامجه وأنشطته، يرسّخ اتحاد المرأة الأردنية موقعه كفاعل رئيسي في الأردن في مجال النهوض بالمساواة الجندرية، وتعزيز المشاركة المدنية للنساء، وإدماج حقوق النساء ضمن مسارات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأوسع.

جمعية الأمل العراقية

تأسست جمعية الأمل العراقية عام 1992 كمنظمة مجتمع مدني تطوعية غير سياسية وغير طائفية، وذلك استجابةً للأزمة الإنسانية التي أعقبت حرب الخليج الثانية. وقد بدأت عملها في إقليم كردستان ثم توسعت لاحقًا لتشمل مختلف أنحاء العراق، مع افتتاح مكتبها الرئيسي في بغداد عام 2003. وتعمل الجمعية اليوم على مستوى وطني لدعم المجتمعات المحلية والمساهمة في بناء مجتمع مدني حديث.

تسعى الجمعية إلى أن تكون فاعلًا مؤثرًا في المجتمع المدني وشريكًا في عمليات صنع القرار وصياغة السياسات العامة. ويستند عملها إلى مبادئ المواطنة والعدالة الاجتماعية والمساواة والشفافية والمساءلة، وتخدم جميع العراقيين دون أي تمييز.
وتركّز أهدافها الاستراتيجية على مكافحة جميع أشكال العنف والتمييز، وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، ودعم الإصلاح القانوني وترسيخ سيادة القانون، إلى جانب تعزيز مشاركة الفئات الهشة في الحياة العامة.

ولتحقيق هذه الأهداف، تنفذ الجمعية برامج تدريب وبناء قدرات، وخدمات دعم صحي ونفسي-اجتماعي، ومبادرات مدرّة للدخل، وأنشطة بحثية ومناصرة، فضلًا عن الانخراط في جهود إصلاحية بالتعاون والشراكة مع مجموعات تطوعية والمنظمات الاخرى والجهات المانحة اضافة الى مؤسسات الدولة المعنية. وتستند مشاريعها إلى دراسات تقييم الاحتياجات، مع اعتماد آليات متابعة وتقييم لضمان المساءلة والشفافية.

والجمعية مسجلة رسميًا لدى الجهات المختصة في كل من العراق الاتحادي وإقليم كردستان، بما يعكس حضورها المؤسسي على المستوى الوطني، مع الصفة الاستشارية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الامم المتحدة.

ومن خلال رسالتها وبرامجها، تتموضع جمعية الأمل العراقية كقوة مدنية ملتزمة ببناء دولة ديمقراطية، وتعزيز التماسك الاجتماعي، ودعم تنمية شاملة قائمة على الحقوق والمشاركة الفاعلة في العراق.

مركز النوع الاجتماعي للدراسات والبحوث

تأسس مركز النوع الاجتماعي للدراسات والبحوث عام 1997 في السودان، وهو منظمة من منظمات المجتمع المدني تُعنى بتعزيز حقوق النساء والنهوض بالمساواة الجندرية.
ويسترشد المركز بمبادئ حقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، والشمول، ويهدف إلى إدماج مقاربات النوع الاجتماعي والنهج القائم على الحقوق وفقا للمواثيق والمعاهدات الدولية في مجالات التنمية والسياسات العامة، بما يضمن تمثيل الفئات المهمّشة وحمايتها.

وتشمل الأهداف الاستراتيجية للمركز تعزيز الفهم التحليلي لقضايا النوع الاجتماعي في سياقات التنمية وصنع السياسات؛ وإنتاج المعرفة المتعلقة بحقوق التنمية والنوع الاجتماعي؛ وبناء تحالفات استراتيجية للتأثير في المسارات السياسية والسياسات الكلية ؛ إلى جانب دعم الحركات الاجتماعية القائمة على الحقوق للدفاع عن مصالح النساء والفئات المهمّشة.

ولتحقيق هذه الأهداف، ينفذ المركز برامج تدريبية، ومبادرات بحثية، وحملات مناصرة، وأنشطة لبناء التحالفات. كما يشارك في أنشطة التشبيك والحوار السياساتي من أجل تعزيز أجندات تنموية شاملة وقائمة على الحقوق.

ويحافظ المركز على شراكات قوية مع الشبكات النسائية الوطنية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني، وحاليا يعمل كأحد موسسي وكعضو فاعل في عدد من الشبكات والمبادرات الوطنية منها المنصة النسائية السودانية لوقف الحرب وبناء السلام , المبادرة النسائية السودانية من أجل أنهاء كافة أشكال العنف ضد المرأة , الشبكة العربية النسوية " رؤي , التحالف النسائي الديمقراطي الإقليمي " ندي " , الائتلاف الاقليمي من أجل كرامة وحقوق النساء . كما كان موسسا وفاعلا في شبكة منظمات المجتمع النسوي السوداني من أجل السلام، والمنصة وشبكة النساء في القانون والتنمية في أفريقيا (WILDAF)، والشبكة السودانية للقضاء على ختان الإناث (SUNAF)، وشبكة حقوق الإنسان والمساعدة القانونية (HRLAN)، بما يعزز أثر عمله من خلال التعاون والشراكة مع المنظمات الوطنية عامة ونساء الأحزاب السياسية خاصة .

الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب

تأسست الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب عام 1985 في المغرب كمنظمة مستقلة تهدف إلى تعزيز المساواة بين الرجال والنساء على المستوى القانوني والعملي، وحماية وتعزيز حقوق النساء الإنسانية كما هي معترف بها دولياً، مع التركيز على النهوض بالحقوق والمصالح الاستراتيجية للنساء على مستوى المجتمع ككل. تسترشد ADFM بمبادئ المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والتضامن. داخلياً، تعمل الجمعية على ترسيخ ثقافة التطوع، والاستماع النشط، ومشاركة المعرفة والمعلومات، وإشراك الجميع في عملية اتخاذ القرار، مع احترام تنوع المهارات والكفاءات بين العضوات وتعزيز التضامن بينهن ومع جميع النساء المتضررات من التمييز. أما خارجياً، فتولي الجمعية أهمية للانخراط المبني على المواطنة والتعاون مع الفاعلين الذين يسعون إلى تعزيز حقوق النساء.

تسعى الجمعية لتحقيق عدة أهداف استراتيجية تشمل النهوض بالسياسات والآليات الداعمة للمساواة بين الجنسين، ومكافحة جميع أشكال العنف ضد النساء، وضمان احترام القوانين والممارسات لمواطنة النساء ومساواتهن، وتعزيز العقليات والمواقف الاجتماعية المنفتحة على التغيير والداعمة للمساواة.

تشمل برامج وأنشطة ADFM الترافع من أجل إصلاح القوانين، ورصد السياسات العمومية وفق المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتوصيات الأمم المتحدة، ودعم منظمات المجتمع المدني النسائية، بما في ذلك الجمعيات الشبابية، لفهم وتطبيق أطر حقوق النساء الدولية. كما تنفذ الجمعية حملات توعية لتحدي الصور النمطية وتعزيز ثقافة المساواة بين الجنسين، وتقوم بالبحث والمتابعة وإعداد التقارير البديلة لتعزيز الترافع المبني على الأدلة. تتعاون الجمعية بنشاط مع فاعلي المجتمع المدني، والشبكات النسائية، والمنظمات الوطنية والإقليمية لبناء تحالفات وتكثيف جهود الترافع، بما يعزز قدرتها على التأثير في النقاش العام ودفع أجندة المساواة بين الجنسين على المستويين الوطني والإقليمي.

من خلال عملها، تضع ADFM نفسها كفاعل رئيسي في دفع المساواة بين الجنسين في المغرب، حيث تجمع بين الترافع وبناء الشبكات والتحرك الاجتماعي لضمان الاعتراف بحقوق النساء وحمايتها ودمجها ضمن مسارات التنمية المستدامة، والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية والتقدم الشامل.

الجمعية المصرية للحقوق الجماعية

تأسست الجمعية المصرية للحقوق الجماعية عام 2009 في مصر، وهي منظمة مجتمع مدني تسعى إلى بناء مجتمع شامل ومنفتح قائم على قيم العدالة، والحرية، والمساواة، والإنصاف الاجتماعي. وترفض الجمعية العنف والتعصب والكراهية، وتشجع على تبني مقاربات مجتمعية لإدارة الموارد باعتبارها قاعدة للتنمية المستدامة وكرامة الإنسان.

وتستند رؤية الجمعية إلى حقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، والمشاركة الديمقراطية، مع التركيز على حماية الموارد الطبيعية، واستدامة البيئة، والمعاملة العادلة لجميع المجتمعات.

وتتمحور الأهداف الاستراتيجية للجمعية حول الدفاع عن حقوق الأرض والمياه، والحفاظ على التنوع البيولوجي والمعارف التقليدية، وتعزيز المواطنة البيئية. ومن خلال هذه الأهداف، تسعى الجمعية إلى تمكين المجتمعات من المشاركة الفاعلة في التنمية المستدامة، وحماية سُبل عيشها، والدفاع عن حقوقها.

وتنفذ الجمعية مجموعة متنوعة من الأنشطة، بما في ذلك إنشاء منتدى المياه في المنطقة العربية عام 2009 بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، للدفاع عن الحق في المياه للاستخدام الشرب والإنتاج الغذائي. كما تنفذ الجمعية حملات مناصرة وتوعية، ومبادرات لتبادل المعرفة، بهدف تمكين المجتمعات المحلية والتأثير في السياسات المتعلقة بالبيئة وإدارة الموارد.

وتحافظ الجمعية على شراكات قوية مع منظمات المجتمع المدني الإقليمية والشبكات العالمية، بما في ذلك اللجنة الدولية للتخطيط من أجل السيادة الغذائية (IPC)، وLA VIA CAMPESINA، وحركة صحة الشعوب، لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وخاصة حقوق صغار المزارعين.

ومن خلال عملها، ترسّخ الجمعية المصرية للحقوق الجماعية موقعها ضمن النضالات الأوسع من أجل العدالة في الموارد، والتنمية المستدامة، والإنصاف الاجتماعي، مع التركيز على حقوق المجتمعات المهمّشة وصغار المزارعين، ومواجهة الهياكل السلطوية غير العادلة في حوكمة البيئة.

الفضاء الجمعوي

تأسس الفضاء الجمعوي عام 1996 في المغرب كمنظمة مجتمع مدني مستقلة، مكرسة لتعزيز الحركة الجمعوية وترسيخ دورها كفاعل أساسي في التنمية الديمقراطية. تعمل المنظمة على تعزيز فعالية واستدامة ودور الفاعلين في المجتمع المدني بما يسهم في الحوكمة الديمقراطية وإحداث التغيير الاجتماعي.
يسترشد الفضاء الجمعوي بقيم الديمقراطية، والمشاركة المواطنة، والعدالة الاجتماعية، وحقوق الإنسان، ويسعى إلى توفير بيئة تمكينية تمكّن منظمات المجتمع المدني من العمل بحرية ومهنية واستقلالية، والمساهمة بشكل فعّال في التنمية الشاملة والديمقراطية.

يسعى الفضاء الجمعوي لتحقيق رسالته من خلال عدة أهداف استراتيجية تشمل تحسين الشروط المادية والديمقراطية المرتبطة بالبيئة القانونية والمؤسساتية الضرورية لعمل منظمات المجتمع المدني، تطوير مهارات وقدرات هذه المنظمات العاملة في مجال التنمية الديمقراطية، تنشيط النقاش العمومي حول القضايا الأساسية المرتبطة بالتنمية الديمقراطية، والمساهمة في دعم مبادرات المجتمع المدني في تتبع السياسات العامة والحوكمة على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية والقطاعية، مع ربط ذلك بالديناميات الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى المرافعة في القضايا المرتبطة برسالة المنظمة.

استناداً إلى دوره في متابعة وتقييم السياسات العمومية، ينفّذ الفضاء الجمعوي مجموعة من البرامج والمشاريع التي تهدف إلى تعزيز قدرات الفاعلين في المجتمع المدني، والدفاع عن تحسين البيئة القانونية والمؤسساتية للعمل الجمعوي، وبناء تحالفات لتعزيز حقوق الإنسان بشكل شامل، وتحفيز المجتمع على الالتزام بقيم العدالة والمساواة.

يتعاون الفضاء الجمعوي مع مجموعة واسعة من الفاعلين في المجتمع المدني على المستويين الوطني والدولي، بما في ذلك شركاء التنمية والمؤسسات العمومية، لتعزيز الشراكات الاستراتيجية والمستدامة، ودعم العمل الجماعي، وتكبير صوت المجتمع المدني. ومن خلال أنشطته، يرسّخ الفضاء الجمعوي موقعه ضمن النضالات الأوسع من أجل الحوكمة الديمقراطية، والمشاركة المدنية، والمشاركة القاعدية، داعماً مجتمعاً مدنياً قوياً ومستقلاً ومهنياً كقوة دافعة للتحول الديمقراطي والتقدم الاجتماعي في المغرب.

تعتمد المنظمة في عملها على مقاربة حقوق الإنسان، ومقاربة النوع الاجتماعي، والأساليب التشاركية. تركز برامجها على بناء القدرات وتطوير مهارات قيادات المجتمع المدني، ودعم جهود المناصرة والحوار السياسي، وتعزيز التعاون بين الجمعيات حول القضايا الديمقراطية المشتركة، وتنفيذ مبادرات تهدف إلى تحسين الحوكمة والمساءلة وجودة التدخلات الجمعوية.

الاتحاد اللبناني للأشخاص ذوي الإعاقة الجسدية

تأسس الاتحاد اللبناني للأشخاص ذوي الإعاقة عام 1981 خلال الحرب الأهلية اللبنانية، وهو منظمة غير طائفية يقودها الأشخاص ذوو الإعاقة، وتُعنى بالدفاع عن المساواة، والمشاركة، والحقوق الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في لبنان.

ويسترشد الاتحاد بمبادئ حقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، والمساواة، والتضامن، ويتبنى رؤية لمجتمع يُتيح للأشخاص ذوي الإعاقة تحقيق كامل إمكاناتهم والمشاركة الفاعلة في عمليات اتخاذ القرار.

وتتمحور الأهداف الاستراتيجية للاتحاد حول تعزيز تكافؤ الفرص، وحماية الحقوق الأساسية، وتشجيع الإدماج، والمناصرة من أجل تغييرات نظامية تحول السياسات العامة والمواقف المجتمعية من مقاربات قائمة على العمل الخيري إلى أطر قائمة على الحقوق.
وتشمل الأنشطة الرئيسية للاتحاد المناصرة القائمة على الحقوق، والتوعية، ومبادرات التنمية المجتمعية الشاملة، في مجالات مثل إعادة التأهيل، والإدماج التعليمي، والاندماج الاقتصادي.

كما يتعاون الاتحاد بشكل وثيق مع منظمات المجتمع المدني الأخرى والجماعات المدافعة عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لتعزيز جهود المناصرة، وتبادل المعرفة، وتكثيف صوت الأشخاص ذوي الإعاقة، وضمان تمثيل اهتماماتهم على المستويين المحلي والوطني.

ومن خلال عمله، يرسّخ الاتحاد اللبناني للأشخاص ذوي الإعاقة موقعه كفاعل رئيسي في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في لبنان، من خلال الجمع بين النشاط القاعدي والتأثير في السياسات، لتعزيز ثقافة الإدماج والتأكيد على أن الإعاقة جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان.